

"في التسليم للعترة الطاهرة"

خصوصية التركيب النحوي
في وصية الإمام الكاظم عليه السلام إلى هشام بن الحكم

Niche of Syntactic Structure in Recommendation
of Imam Kadhim to Hisham Ibn Hakm

م.د. نعيمة حسوكي

Lect. Dr. Na`ayma Hasuki

سوريا/ جامعة حلب/ كلية الآداب والعلوم الإنسانية/ قسم اللغة العربية وآدابها
Syria- University of Aleppo - Dept of Arabic and Literature
College of Arts and Humanities,

Fa8288425@gmail.com

خضع البحث لبرنامج الاستئلال العلمي
Turnitin - passed research

مُلخَصُ البَحْثِ:

يهدفُ هذا البحثُ إلى رصدِ التركيبِ النحوي الذي كان مستعملاً في تراثنا العربي الإسلامي، وقد تطوّر نتيجة تطوّر الأساليب التعبيرية في وقتنا الراهن، ولا بدّ من تأكيد فكرة أنّ هذه الأشكال من الأدوات الضرورية والمهمّة من حيث إنّها حافظت على أصالة الاستعمال اللغوي، وأبقت على ألقه، و ساعدت على استمرار اللغة وتطورها، وبقيتها وسيلة تواصل بين الناطقين بها مهما اختلف المكان والزّمان.

توقفت الباحثة عند وصية الإمام الكاظم عليه السلام إلى هشام بن الحكم، وأخذت منها نماذج من أدوات نحوية أسست فكرة هذا البحث، وتمّ اختيار دراسة (إن) و (لو) الشرطيتين في وصية الإمام الكاظم عليه السلام إلى هشام بن الحكم، وقد كانت الغاية من رصد هاتين الأداتين هي توضيح ما آلت إليه في الاستعمال اللغوي الحديث، وضرورة التذكير بها كي نعرف تحول الرؤية نحوها في إطار ما يؤثر على اللغة من انزياح في الذائقة الاجتماعية والثقافية للغة.

الكلمات المفتاحية: الإمام الكاظم عليه السلام، الأدوات، التركيب النحوي، وصية.

Abstract:

The purpose of this research is to monitor the forms of grammatical combination that was a linguistic tradition used in our Arabic-Islamic heritage. They take the evolution of expressionistic methods of our time and are important and essential in preserving and maintaining the authenticity of linguistic use, helping the continuation and development of language and being a means of communication between speakers regardless of time and place.

The researcher scrutinizes the recommendation of Imam Al-Kadhim to Hisham Ibn Al-Hakam and focuses on certain examples of grammatical patterns that established the idea of the current research. Therefore, the cognitive and scientific necessity stipulates tackling the language of an Imam , so the study traces the conditional clauses , if and since , in the recommendation of Imam Al-Kadhim to fathom their development and modern manifestations.

Keywords: Imam Al-Kadhim, devices , grammatical structure, recommendation.

مقدمة:

يقسم التركيب النحوي في اللغة العربية إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي التركيب الاسمي والتركيب الفعلي والتركيب الشرطي، ولكل تركيب من هذه التركيب عناصره التي يتكون منها ووظيفته المعنوية التي يؤديها، فالتركيب الاسمي يتكون أساساً من المبتدأ والخبر وتدلُّ جملته أساساً على الثبات والاستمرار، أمَّا التركيب الفعلي فيتكون أساساً من الفعل والفاعل وتدلُّ جملته على الحدث الحاصل في زمنٍ محدّدٍ تحدده صيغة الفعل المستعملة، فقد يكون ماضياً وقد يكون حاضراً وقد يكون مستقبلاً.

أمَّا التركيب الشرطي فيقوم أساساً على الربط بين أجزائه التي يتكون منها، وقد يكون هذا الربط احتمالياً وقد يكون وجودياً وقد يكون امتناعياً، وتتكوّن بنيته من ثلاثة أركانٍ هي: أداة الشرط، فعل الشرط، جواب الشرط.

وللتركيب الشرطي حالاتٌ كثيرةٌ تختلف باختلاف الأداة، فهناك أدوات تستعمل مع الأحداث المحتملة المشكوك في تحققها، وأدوات تستعمل مع الأحداث المتيقن حدوثها، وأخرى تستعمل مع الأحداث الممتنعة. . . . إلخ.

هذا من حيث المعنى، أمَّا من حيث الاشتقاق فإنَّ بعض أدوات الشرط حروفٌ، وبعضها أسماء، أمَّا من حيث العمل فبعض هذه الحروف عاملٌ جازمٌ لفعلين مضارعين، وبعضها مهملٌ غير عاملٍ.

وتبعاً لاختلاف أدوات الشرط في العمل والمعنى يختلف كلُّ من فعل الشرط وجوابه من حالةٍ إلى أخرى، فقد يردان مرتبطين سببياً وقد يردان مرتبطين امتناعياً، وقد يكونان مضارعين مجزومين وقد يكونان ماضيين مبنيين.

وقد فرضت طبيعة البحث التطبيقية عليه أن يتخذ من المنهج الوصفي الإحصائي منهجاً له، إذ بدأ البحث باستقراء المادة العلمية واستخراجها من الوصية، ثم وصفت

هذه المادة، وهذا الوصف يتم من خلال عرض المادة على قواعد النحو، وهذا النوع من الوصف حتم على البحث أن يبدأ كل فكرة فيه بمقدمة نظرية، تبين أقوال النحاة في هذه الفكرة ثم الانتقال إلى الأمثلة الموافقة للفكرة والتي تم استخراجها من وصية الإمام الكاظم عليه السلام فيسرد قدر منها ثم يعلق عليه، وهذا التعليق بمنزلة وصف لهذه المادة.

وصية الإمام الكاظم عليه السلام:

يقول الإمام الكاظم عليه السلام في وصيته إلى هشام بن الحكم:

((يَا هِشَامُ لَوْ كَانَ فِي يَدِكَ جَوْزَةٌ وَقَالَ النَّاسُ لَوْلَوْهُ مَا كَانَ يَنْفَعُكَ وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهَا جَوْزَةٌ وَلَوْ كَانَ فِي يَدِكَ لَوْلَوْهُ وَقَالَ النَّاسُ إِنَّهَا جَوْزَةٌ مَا صَرَكَ وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهَا لَوْلَوْهُ. يَا هِشَامُ نُصِبَ الْخَلْقُ لِبَطَاعَةِ اللَّهِ وَلَا نَجَاةَ إِلَّا بِالطَّاعَةِ وَالطَّاعَةُ بِالْعِلْمِ وَالْعِلْمُ بِالتَّعَلُّمِ وَالتَّعَلُّمُ بِالْعَقْلِ يُعْتَقَدُ وَلَا عِلْمَ إِلَّا مِنْ عَالِمٍ رَبَّانِيٍّ وَمَعْرِفَةُ الْعَالِمِ بِالْعَقْلِ. يَا هِشَامُ إِنَّ الْعَاقِلَ رَضِيَ بِالذُّونِ مِنَ الدُّنْيَا مَعَ الْحِكْمَةِ وَلَمْ يَرْضَ بِالذُّونِ مِنَ الْحِكْمَةِ مَعَ الدُّنْيَا فَلِذَلِكَ رِبَحْتَ تِجَارَتِهِمْ.

يَا هِشَامُ قَلِيلَ الْعَمَلِ مِنَ الْعَاقِلِ مَقْبُولٌ مُضَاعَفٌ وَكَثِيرُ الْعَمَلِ مِنْ أَهْلِ الْهَوَى وَالْجَهْلِ مَرْدُودٌ.

يَا هِشَامُ إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام كَانَ يَقُولُ لَا يَجْلِسُ فِي صَدْرِ الْمَجْلِسِ إِلَّا رَجُلٌ فِيهِ ثَلَاثُ خِصَالٍ يُجِيبُ إِذَا سُئِلَ وَيَنْطِقُ إِذَا عَجَزَ الْقَوْمُ عَنِ الْكَلَامِ وَيُشِيرُ بِالرَّأْيِ الَّذِي فِيهِ صِلَاحٌ أَهْلُهُ فَمَنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ شَيْءٌ مِنْهُنَّ فَجَلَسَ فَهُوَ أَهْمَقٌ وَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ عليه السلام إِذَا طَلَبْتُمْ الْخَوَائِجَ فَاطْلُبُوهَا مِنْ أَهْلِهَا قِيلَ يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ وَمَنْ أَهْلِهَا قَالَ الَّذِينَ قَصَّ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ

وَذَكَرَهُمْ فَقَالَ إِنَّهَا يَتَذَكَّرُ أَوْلُوا الْأَلْبَابِ قَالَ هُمْ أَوْلُو الْعُقُولِ، وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام مُجَالَسَةُ الصَّالِحِينَ دَاعِيَةٌ إِلَى الصَّلَاحِ وَأَدَبُ الْعُلَمَاءِ زِيَادَةٌ فِي الْعَقْلِ وَطَّاعَةُ

وَلَاةَ الْعَقْلِ تَمَامُ الْعِزِّ وَاسْتِثْمَامُ الْمَالِ تَمَامُ الْمُرُوءَةِ وَإِرْشَادُ الْمُسْتَشِيرِ قَضَاءُ لِحَقِّ النِّعْمَةِ
وَكَفُّ الْأَذَى مِنْ كَمَالِ الْعَقْلِ وَفِيهِ رَاحَةُ الْبَدَنِ عَاجِلًا وَآجِلًا.

يَا هِشَامُ رَحِمَ اللَّهُ مَنْ اسْتَحْيَا مِنْ اللَّهِ حَقَّ الْحَيَاءِ فَحَفِظَ الرَّأْسَ وَمَا حَوَى وَ
الْبَطْنَ وَمَا وَعَى وَذَكَرَ الْمَوْتَ وَ الْبَلِيَّ وَعَلِمَ أَنَّ الْجَنَّةَ مَخْوفَةٌ بِالْمُكَارِهِ وَ النَّارَ مَخْوفَةٌ
بِالشَّهَوَاتِ.

يَا هِشَامُ مَنْ كَفَّ نَفْسَهُ عَنْ أَعْرَاضِ النَّاسِ أَقَالَ اللَّهُ عَثْرَتَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمَنْ كَفَّ
عَضْبَهُ عَنِ النَّاسِ كَفَّ اللَّهُ عَنْهُ عَضْبَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

يَا هِشَامُ إِنْ كَانَ يُعْنِيكَ مَا يَكْفِيكَ فَأَدْنِي مَا فِي الدُّنْيَا يَكْفِيكَ وَإِنْ كَانَ لَا يُعْنِيكَ مَا
يَكْفِيكَ فَلَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الدُّنْيَا يُعْنِيكَ يَا هِشَامُ إِنَّ الْعُقَلَاءَ تَرَكُوا فُضُولَ الدُّنْيَا فَكَيْفَ
الدُّنُوبُ وَتَرَكَ الدُّنْيَا مِنَ الْفَضْلِ وَتَرَكَ الدُّنُوبَ مِنَ الْفَرَضِ يَا هِشَامُ إِنَّ الْعُقَلَاءَ
زَهَدُوا فِي الدُّنْيَا وَرَغِبُوا فِي الْآخِرَةِ لِأَنَّهُمْ عَلِمُوا أَنَّ الدُّنْيَا طَالِبَةٌ وَمَطْلُوبَةٌ فَمَنْ طَلَبَ
الْآخِرَةَ طَلَبَتْهُ الدُّنْيَا حَتَّى يَسْتَوْفِيَ مِنْهَا رِزْقَهُ وَمَنْ طَلَبَ الدُّنْيَا طَلَبَتْهُ الْآخِرَةُ فَيَأْتِيهِ
الْمَوْتُ فَيُفْسِدُ عَلَيْهِ دُنْيَاهُ وَآخِرَتَهُ.

يَا هِشَامُ كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يَقُولُ مَا مِنْ شَيْءٍ عُبِدَ اللَّهُ بِهِ أَفْضَلَ مِنَ الْعَقْلِ
وَمَا تَمَّ عَقْلٌ امْرِيٌّ حَتَّى يَكُونَ فِيهِ خِصَالٌ شَتَّى الْكُفْرُ وَالشَّرُّ مِنْهُ مَأْمُونَانِ وَ
الرُّشْدُ وَالْحَيْرُ مِنْهُ مَأْمُولَانِ وَفَضْلُ مَالِهِ مَبْدُولٌ وَ فَضْلُ قَوْلِهِ مَكْفُوفٌ وَنَصِيْبُهُ مِنْ
الدُّنْيَا الْقَوْتُ وَ لَا يَشْبَعُ مِنَ الْعِلْمِ ذَهْرُهُ الذُّلُّ أَحَبُّ إِلَيْهِ مَعَ اللَّهِ مِنَ الْعِزِّ مَعَ غَيْرِهِ
وَالتَّوَضُّعُ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنَ الشَّرْفِ يَسْتَكْبِرُ قَلِيلَ الْمَعْرُوفِ مِنْ غَيْرِهِ وَ يَسْتَقِيلُ كَثِيرَ
الْمَعْرُوفِ مِنْ نَفْسِهِ وَيَرَى النَّاسَ كُلَّهُمْ خَيْرًا مِنْهُ وَ أَنَّهُ شَرُّهُمْ فِي نَفْسِهِ وَهُوَ تَمَامُ الْأَمْرِ.
يَا هِشَامُ لَا دِينَ لِمَنْ لَا مُرُوءَةَ لَهُ وَلَا مُرُوءَةَ لِمَنْ لَا عَقْلَ لَهُ وَإِنْ أَعْظَمَ النَّاسُ قَدْرًا الَّذِي
لَا يَرَى الدُّنْيَا لِنَفْسِهِ خَطَرًا أَمَا إِنْ أَبَدَانَكُمْ لَيْسَ لَهَا ثَمَنٌ إِلَّا الْجَنَّةُ فَلَا تَبِعُوهَا بِغَيْرِهَا(١).

- الجملة الشرطية ذات الأداة الجازمة (إيضاح نظري):

الأداة إن:

هي حرف شرطٍ جازمٌ، فمعنى أنّها حرفٌ أي تنتمي إلى قائمة الحروف لا إلى قائمة الأسماء ومعنى أنّها للشرط، أي أنّها تقومُ بربط جملةٍ بجملةٍ ربطاً سببياً، فتكون الجملة الأولى (فعل الشرط) سبباً في وقوع الجملة الثانية (جواب الشرط)، ومعنى أنّها حرفٌ جازمٌ أي تنتمي إلى قائمة الأدوات العاملة التي تجزم فعلين مضارعين بعدها على الرأي القائل إنّ الجواب مجزومٌ بالأداة حاله في ذلك حال فعل الشرط، وهو أبسط الآراء والأخذُ به من شأنه أن يجعل القواعد أسهل مأخذاً وأقل تكلفاً إذ إنّ الغوص في البحث عن عامل نحوي لا يفيد اللغة المنطوقة كثيراً من وجهة نظري. ثم إنّها أصلُ أدوات الشرط وأُمُّ بابِ الجزاء وقد ورد ذلك باكراً عند سيبويه (١٨٠هـ) إذ قال: ((وزعم الخليل أنّ (إن) هي أمُّ حروف الجزاء فسألته لم قلت ذلك فقال من قبل أنّي أرى حروفَ الجزاء قد يتصرفن فيكنّ استفهاماً ومنها ما يفارقه (ما) فلا يكون فيه الجزاء وهذه على حالٍ واحدةٍ أبداً لا تفارق المجازاة)).^١ ويكشف النَّصُّ عن تعليل ادعاء أصالة (إن) في الشرط إذ إنّ غيرها من الأدوات يفارق الشرط فيستعمل في باب الاستفهام، وهي الأدوات (من - ما - متى - أين - الخ) ومنها ما يعتمد على التركيب مع (ما) ليكون من أدوات الشرط وهي (إذما - حيثما)، فبغير (ما) لا يستعملان في بابِ الشرط كما سيأتي، أمّا (إن) فإنّها لا تفارق بابَ الشرطِ فلذلك عدّها الخليل، كما ينقل سيبويه، أمّا للباب. ولا يخفى أنّ النَّصَّ استعمل (الحروف) للدلالة على أدوات الشرط عامّةً حروفاً وأسماءً وقد تابع سيبويه غيره من النحاة في ادعاء أن (إن) المكسورة الخفيفة هي أم أدوات الجزاء^٢ وبما أنّ (إن) حرفٌ شرطٍ جازمٌ فهذا يعني أنّ ما بعد (إن) فعلٌ مضارعٌ فهو

الفعل المعرب لذلك فقد انطلق النحاة في دراسة الجملة الشرطية من صيغة أساسية لهذه الجملة وهي (إن + فعل مضارع مجزوم + فعل مضارع مجزوم)³.

وكلُّ تغييرٍ في هذا الشكل يحتاج إلى تقديرٍ أو تأويلٍ فإذا جاء أحد الفعلين ماضياً فهو في محلِّ جزمٍ وإذا تقدّم الأداة مضارعٌ مرفوعٌ فهو دليل الجواب إلخ.

ويهمنا من الأمر الحالات التي تتركب جملة الشرط وفقها وهي أن يكون الفعلان مضارعين وهو الأصل، ويجوز أن يكونا ماضيين وهو حسنٌ، ويجوز أن يأتيا مضارعاً فماضياً أو بالعكس وهذا المبرد (٢٨٥ هـ) يحدثنا عن ذلك فيقول: ((أصلُ الجزاء أن تكون أفعاله مضارعةً لأنه يعربها ولا يعرب إلا المضارع.))، وأما إذا جاء الفعل الماضي في جملة الشرط فهذا يعني أن معناه المستقبل لأن الشرط إنَّها يكون في المستقبل، ويتابع المبرد فيقول: ((وقد يجوز أن تقع الأفعال الماضية في الجزاء على معنى المستقبلية لأن الشرط لا يقع إلا على فعلٍ لم يقع فتكون مواضعها مجزومة وإن لم يتبين فيها الإعراب)).^٥

ولم يكتفِ النحاة بنقل الحالات التي يجوز لفعل الشرط والجواب أن يأتيا وفقها، بل ذهبوا يصنّفون الكلام حسب درجاتٍ فبعضه أصلٌ في الاستعمال، وبعض حسنٌ، وآخر قبيحٌ كما ذكر ابن الورّاق إذ يقول: (اعلم أن الأصل في باب الشرط والجزاء أن يكونا مضارعين لأن حقيقة الشرط بالاستقبال، ويجوز أن يقعا ماضيين لأن الماضي أخفٌ من المضارع فاستعملوه لحفته، وأمنوا اللبس إذ كانت حروف الشرط تدلُّ على الاستقبال، ويجوز أن يكون الأول ماضياً والجواب مضارعاً وليست كحسن الأولين لأنك خالفت بين الشرط والجواب وهما متساويان في الحكم (...)) وأما إن جعلت الشرط مضارعاً والجواب ماضياً فهو قبيحٌ^٦

وقسّم السُّهيليُّ (٥٨١ هـ) كذلك الكلامَ إلى حسنٍ وقيحٍ حسب حالات تركيبه وتقديم بعضه على بعض^٧، وتابعه غيرُهُ من النحاة في ذلك^٨، وما يهْمُنَا هنا هو الحالات التَّركيبية التي تتركب جملة (إن) الشرطية وفتحها، أمّا أحكام القيمة التي ذكرها بعضُ النُّحاة فهي لا تنفيذ كثيراً في بحثٍ تطبيقيٍّ كهذا فما دام الاستعمال لا يكسرُ قاعدةً فهو استعمالٌ جائزٌ وله دلالةٌ ولعلَّ البحث عن الدلالةِ المختلفةِ للتركيب المختلفةِ خيرٌ من تصنيف الكلام وإعطائه أحكاماً قيميةً لا تستند إلى دليلٍ.

- حالات استعمال (إن) الشرطية:

أ- مع الشرط الاحتمالي:

الأصل في استعمال (إن) أن يكون حصولها محتملاً فيمكن للفعل أو للشرط بعدها أن يتحقَّقَ ويمكن ألا يتحقَّقَ، فقولك: (إن أستيظُّ باكراً أتصلُ بك) شرطٌ احتماليٌّ فقد يتحقَّقَ وقد لا يتحقَّقَ والغالب أنَّه مشكوكٌ في حصوله.

لذلك عدَّ سيبويه استعمالها مع الأفعال المتحققة الوقوع قبيحاً فقال: ((... ألا ترى أنَّك لو قلت: آتيك إذا احمرَّ البسرُّ كان حسناً ولو قلت آتيك إن احمرَّ البسرُّ كان قبيحاً))^٩، وكذلك فرق السيوطي (٩١١ هـ) بين (إن) و(إذا) في الربط الشرطي فقال: ((وتختصُّ (إذا) بما يتعيَّن وجوده أو رجح بخلاف (إن) فإنَّها تكون للمحتمل والمشكوك فيه والمستحيل كقوله ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَكَدُّ...﴾ *الزخرف ٨*...))^{١٠}، وعدَّها الأنطاكلي من أدوات الشرط الاحتمالي لكنَّ الالفت أنَّه ضم إليها (إذا)^{١١}

ب- بمعنى (قد) ومعنى (إذ):

ورد عددٌ من الشواهد تدلُّ على استعمال (إن) في غير الشرط الاحتمالي المشكوك فيه فوقف النحاة من تلك الشواهد مواقفَ مختلفةً، وقد نقل لنا ابن هشام (٧٦١ هـ) عدداً من تلك الآراء والاستعمالات لـ (إن) الشرطية فقال: ((زعم قطرب أنَّها قد

تكون بمعنى (قد) كما تقدم في ﴿إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى﴾ *الأعلى ٩*
 وزعم الكوفيون أنّها تكون بمعنى (إذ) وجعلوا منه ﴿وَأَتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ *المائدة ٥٧*، ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ﴾ *الفتح ٢٧* ..
 ونحو ذلك مما الفعل فيه محقق الوقوع.^{١٢}، ويذكر أنّ الجمهور رفض مثل هذه الاستعمالات وخرّج أعلامه الشواهد بما يحافظ على سلامة القاعدة الأساسية فقالوا عن آية المشيئة إنّ مثل هذه الاستعمالات تعليم للعباد كيف يتحدثون إذا ما أخبروا عن المستقبل، وأجابوا عن الآية الأولى بأنّ مثل هذا الشرط يؤتى به عادةً للإلهاب كقول الرجل لابنه: إن كنت ابني فأطعني^{١٣}.

ج- دخولها على المتيقن وجوده:

لم يتوقف استعمال (إن) على الحدود السابقة وإنّما تجاوز ذلك واستعملت مع فعل متيقن بوجوده كقوله تعالى: ﴿أَفَأَنْ مِتَّ فَهُمْ الْحَالِدُونَ﴾ *الأنبياء ٣٤* فقال عنه السيوطي: ((وقد تدخل على المتيقن لكونه مبهم الزمان))^{١٤} فالواضح من الآية السابقة أنّ (إن) استعملت مع فعلٍ مقطوعٍ بوقوعه ولم يكن هذا الاستعمال قبيحاً.
 د- دخولها على المقطوع بانتفائه:

قد تدخل (إن) على فعلٍ مقطوعٍ بانتفائه وذلك لغرضٍ معنويٍّ ما ولعلّ الشاهد المعروف لهذا النوع قوله تعالى ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾ *الزخرف ٨*، وذكر محمد ناشر علي المهذري- تعليقا على هذه الآية- الغرض من استعمال (إن) هنا، فقال: ((وقد تدخل على المقطوع بانتفائه واستحالته للتبكيك نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾ *الزخرف ٨*))^{١٥}، فالواضح مما سبق أنّ استعمال (إن) بوضع يختلف عن وضعها الأصلي له دلالة معنوية تختلف باختلاف السياق، وهذه حال

كُلُّ عنصرٍ نحويٍّ إذ إنَّ لكل عنصر نحوي، أيًّا كان، وظيفةً نظميَّةً أي دلالة تختلف باختلاف السياق.

- اختصاصها بالفعل :

إنَّ مما اتَّفقت النَّحاة عليه اختصاص أداة الشَّرط (إنَّ) بالدخول على الأفعال وبعضهم خص بذلك الأداة (إن) فحسب وجعل بعض ذلك في (إن) وفي غيرها من الأدوات، فإذا دخلت الأداة على اسم مباشرةً فإنَّه يعرب فاعلاً لفعلٍ محذوفٍ يفسره الفعل المذكور بعد الاسم على الرأي الأرجح ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ *التوبة ٦* ف (أحدٌ): فاعلٌ مرفوعٌ لفعلٍ محذوفٍ يفسره الفعل (استجارك) المذكور والتقدير: إن استجارك أحدٌ من المشركين استجارك، والبعض يرى ذلك ضعيفاً في غير (إن) أو ضرورةً قال ابن الأنباري ((وأما قول عدي^{١٦}:

فمتى واغُلَّ يَنْبُهُمْ يَحْيُو ه وَتُعْطَفُ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي

وقول الآخر^{١٧}:

فَمَنْ نَحْنُ نُوْمُنُهُ بَيْتٌ وَهُوَ آمِنٌ وَمَنْ لَا نَجْزُهُ يُمَسِّ مَنَا مَفْزَعَا

فهو ضعيفٌ لا يجوز في الكلام لأنَّه قدَّر الفعل بعد (متى) و (من) وهي فرعٌ على (إن) ولأنَّه فعلٌ مضارعٌ يظهر فيه عمل حرف الجزم وذلك ضعيفٌ في (إن) في الكلام فإنَّما يجوز في الشَّعر وإذا كان ذلك ضعيفاً في (إن) وهي الأصل ففيما هو فرعٌ عليه أولى ولو كان فعلاً ماضياً لكان في هذه المواضع أسهل إذ كان ذلك جائزاً في (إن) في الكلام))^{١٨}.

ويتضح من هذا النَّص عدة أمورٍ، أولها التَّفريق بين كون الفعل ماضياً وبين كونه مضارعاً إذ إنَّ الفعل المضارع لما كان معرباً وحركة الإعراب تظهر على آخره كان

إضماره ضعيفاً. وثاني الأمور المستفادة من النص تقسيم الكلام إلى مستويين هما (الشعر - والكلام) فما يجوز في الشعر يضعف أو لا يجوز في الكلام أي الشر وتفسير ذلك أن الشاعر قد يضطر لوزن أو قافية ولا شيء يجعل المتحدث بالكلام العادي مضطراً إلى إخراج كلامه على وجه محدد، والأمر الثالث هو التفريق بين الأداة (إن) وما يجوز معها وبين غيرها من الأدوات وذلك لأن الأداة (إن) أم باب الجزاء وهي أصل في هذا الباب وما كان أصلاً فهو يختص بأمور تميزه من غيره فغيره فرع عنه والفرع لا يتحلّى بخصائص الأصل.

وقد كرّر بعض النحاة هذه الشروط لإعراب الاسم المرفوع بعد أداة الشرط فاعلاً لفعلٍ محذوفٍ، وأجمل السيوطي تلك الآراء فعدّ ذلك ضرورةً في غير (إن) ونقل تجويز الكسائي (٣٧٥هـ) لذلك مع (من) وإخوتهن، وجوّزه بعض الكوفيين في المنصوب والمجرور دون المرفوع.

هذا ولم يعد المتأخرون هذه الشروط ملزمة وإن كانت غالباً فهذا عبّاس حسن يشرح المسألة فيقول: ((فإذا وقع بعدها اسمٌ والغالب أن تكون الأداة هي (إن) أو (إذا) وجب تقدير فعلٍ مناسبٍ يفصل بينهما بحيث تكون الأداة داخلةً على الفعل المقدّر لا على الاسم الظاهر))^{١٩}، ويلاحظ من هذا الكلام خفة الأحكام المعيارية التي كانت تلاحظ سابقاً من تضعيفٍ وعدم إجازة ونحو ذلك، ويلاحظ أيضاً وجود كلمة (مناسب) بعد (كلمة فعل) وهي توحى من بعيد بأن تقدير الفعل لا ينبغي أن يكون بالصيغة نفسها التي عليها الفعل اللاحق للاسم في كل سياق، وتوجد أيضاً كلمة (الغالب) إذ ليس الأمر محتماً وقطعياً وإنما هو من قبيل الغالب كما يلاحظ إضافة الأداة (إذا) إلى الأداة (إن) في هذا الحكم.

وأرى أن نأخذ بهذا الرأي فنعرب الاسم المرفوع بعد أداة الشرط فاعلاً لفعلٍ محذوفٍ دون تفریق بين أداةٍ وأخرى وبين مستویٍ معينٍ من الكلام ومستویٍ آخر، إذ إنَّ الأخذ بمثل هذا الرأي من شأنه التخفيف من تشعب قواعد النحو وتخصيص حكمٍ نحويٍّ ببابٍ كاملٍ من أبواب النحو لا بأداةٍ واحدةٍ من هذا الباب وفي ذلك تسهيل على دارسي النحو.

ولعلَّ من نافلة القول أن نشير إلى أمرٍ ثانوي في هذا التركيب وهو أننا نعرب الاسم الظاهر المرفوع بعد الأداة نائب فاعلٍ إذا كان الفعل المفسَّر له مبنياً للمجهول وهو أمرٌ قد يغفل عنه بعض الدارسين لاستعجالهم بإطلاق الإعراب قبل إتمام قراءة الجمل وقد رأيت ذلك عند بعض الدارسين.^{٢٠}

إن + فعل ماضٍ + فعل ماضٍ بحسب ما ورد في الوصيَّة:

هذا الشكل من الأشكال التركيبية التي تركبت (إن) وفقها في وصيَّة الإمام الكاظم عليه السلام هو أن يلحقها فعلاً ماضياً لفظاً ومعنى، أي أن يردا بصيغة الماضي، وهذان الفعلان الماضيان وردا في الوصيَّة، فكانت في قوله عليه السلام: ((إِنْ كَانَ يُغْنِيكَ مَا يَكْفِيكَ فَأَدْنَى مَا فِي الدُّنْيَا يَكْفِيكَ)) ((وَإِنْ كَانَ لَا يُغْنِيكَ مَا يَكْفِيكَ فَلَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الدُّنْيَا يُغْنِيكَ))

فالواضح هنا دخول (إن) - في جملةٍ شرطيةٍ - على أفعالٍ ماضيةٍ لفظاً مجزومةٍ محلاً، ففعل الشرط في جميعها فعلٌ ماضٍ ناقصٌ مبنيٌّ على الفتحة في محل جزمٍ لأنه فعل الشرط، وجواب الشرط: فعلٌ ماضٍ مبني على الفتحة في محل جزمٍ لأنه جواب الشرط، وذلك على اختلاف أنواع الأفعال حيث لاحظنا تنوعها في هذه الجملة.

- الجملة الشرطية ذات الأداة غير الجازمة (شرح نظري):

الأداة ((لو)):

نبدأ حديثنا عن أدوات الشرط غير الجازمة بالحديث عن الحروف منها، إذ إن أدوات الشرط غير الجازمة تنقسم إلى قسمين: (حروف وأسماء) فالحروف منها (لو) ولولا وأما، وهذا القول في الأداة (لو).

لو: حرف شرط غير جازم يفيد الامتناع، وتسمى (لو) المستعملة في باب الشرط بالامتناعية، ويسمى الشرط معها بالشرط الامتناعي.

ومن النحاة من أطلق هذا الامتناع كأبي القاسم الزجاجي فقال عنها: ((يمنع بها الشيء لامتناع غيره كقولك: لو جاء زيد لأكرمه، معناه امتنعت الكرامة لامتناع المجيء))^{٢١}، فالزجاجي في هذا النص يشير صراحةً إلى دلالة ((لو)) على امتناع الجواب لامتناع الشرط ومعنى الامتناع يفهم منه بدهة، وقد ألمح إليه سيبويه في حديثه عن (لو)، فقال عنها: ((وأما لو: فلما كان سيقع لوقوع غيره))^{٢٢}.

ومعنى نص سيبويه أن الأمر لم يقع، وأن ذلك الوقوع مرتبط بوقوع حدث آخر. وقد بين ابن مالك قصد سيبويه من هذا التعريف فقال: ((يعني أنك إذا قلت لو قام زيد لقام عمرو، فمقتضاه أن القيام من عمرو كان متوقفاً لحصول قيام من زيد على تقدير حصوله))^{٢٣}، ولم يكتف ابن مالك بسرد الأقوال عن ((لو)) بل ذكر لها تعريفاً خاصاً به يمثل عمل ((لو)) ومعناها أصدق تمثيل من وجهة نظره لذلك عبر عن تعريفه بقوله العبارة الجيدة فقال: ((والعبارة الجيدة في ((لو)) أن يقال: حرف يدل على انتفاء تالٍ يلزم لثبوته ثبوت تاليه))^{٢٤}، أي فلما لم يثبت تاليه لم يثبت، وبالتالي يلزم من امتناعه امتناع تاليه.

واشتهرت عبارة تتصف بها (لو) وهي قولهم ((حرف امتناع لا امتناع))، ولما كانت هذه العبارة عامّة فقد رفضها أكثر النحاة لأنها لا تنطبق على جميع استعمالات ((لو)) فقد ذكر ابن عقيل عبارة سيبويه ثم أردفها بقوله: ((وفسرها غيره بأنها حرف امتناع لا امتناع وهذه العبارة الأخيرة هي المشهورة والأولى أصح . . .))^{٢٥}، وبسط ابن هشام مسألة دلالتها على الامتناع فقال: ((. . . الامتناع: وقد اختلف النحاة في دلالتها عليه على ثلاثة أقوال: أحدها: أنها لا تفيده بوجه. . . الثاني: أنها تفيده امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعاً، وهذا القول هو الجاري على السنة المعربين ونص عليه جماعة من النحويين وهو باطل بمواضع كثيرة منها قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَائِدَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا﴾ * الأنعام: ١١١ * . . . الثالث: أنها تفيده امتناع الشرط خاصة ولا دلالة لها على امتناع الجواب ولا على ثبوته ولكنه إن كان مساوياً للشرط في العموم (. . .) لزم انتفاؤه وإن كان أعم، فلا يلزم وإنما يلزم انتفاء القدر المساوي منه للشرط وهذا قول المحققين. . .))^{٢٦}.

إذاً قد تأتي ((لو)) دالة على امتناع الشرط والجواب، أي يكون الجواب ممتنعاً لا امتناع الشرط، وقد لا يكون لامتناع الجواب علاقة بامتناع الشرط، وذلك كثيراً في اللغة فعدم إيمانهم، في الآية التي استشهد بها ابن هشام، لا يرتبط بعدم تحقق فعل الشرط وإنما بشيء آخر، ولعل ما دفع كثيراً من النحاة إلى رفض عبارة ((حرف امتناع لا امتناع)) شواهد وقفوا عليها وهي كثيرة لا مجال لذكرها هنا.

وخلاصة المسألة أن معنى الجملة الشرطية مع (لو) يفهم من تركيبها فقد تكون (لو) دالة على امتناع الجواب لا امتناع الشرط، وقد لا يكون امتناع الجواب مرتبطاً بامتناع الشرط بوجه من الوجوه.

استعمالها:

الأصل في استعمالها أنَّها تأتي للشرط في الماضي، فقد جعل ابن هشام تقييدها الشرطية بالزمن الماضي واحداً من الأمور التي تفيدها لو. ^{٢٧}، ولكنها قد تخرج عن الدلالة على الماضي فتستعمل للشرط في المستقبل ك ((إن)) وهو القسم الثاني من أقسامها التي ذكرها ابن هشام حيث قال: ((... أن تكون حرف شرط في المستقبل إلا أنَّها لا تجزم كقوله:

ولو تلتقي أصدأؤنا بعد موتنا ومن دون رمسينا من الأرض سبب
لظلَّ صدى صوتي وإن كنت رمةً لصوت صدى ليل يهش ويطرُب...))^{٢٨}
والواضح أنَّها حين تستعمل في المستقبل تصبح بمعنى ((إن))، وتخرج عن معناها الأصلي الامتناعي وقد أشار ابن هشام إلى ذلك. ^{٢٩}

وقد أشار النحاة إلى هذا الاستعمال ل ((لو)) فهي للماضي، وقد تستعمل في المستقبل وقد تكرر هذان المعنيان لها في كتبهم. ^{٣٠}

ومن النحاة من فرق بين ((إن)) الشرطية وبين ((لو)) فجعل ((إن)) تدلُّ على المستقبل و((لو)) تدلُّ على الماضي كالزَّمخشري والرماني(٣٨٤هـ) فقد نصَّ كلُّ منهما أنَّ ((لو)) للماضي وإن دخلت على مستقبل قلبت زمنه إلى الماضي. ^{٣١}

بقي أن أشير إلى أن محمَّد الأنطاكي جعل الأداة ((لو)) للشرط الامتناعي، والشرط الامتناعي عنده له احتمال واحد هو الامتناع، وناقش مسألة الزمن في الشرط، ورفض حصر الشرط الامتناعي بالزمن الماضي وردَّ على النحاة في ذلك ثم ذكر اختلاف النحاة في مسألة دلالة ((لو)) على الامتناع. ^{٣٢}

ودافع الأنطاكي عن عبارة ((حرف امتناع لامتناع)) معترضاً على ابن هشام بسبب رفضه لهذه العبارة قائلاً: ((وليس إبطال ابن هشام لهذا الرأي بشيء لأنَّ

شاهده ليس من الشرط الامتناعي الذي نحنُ بصدده بل هو من نوعٍ آخر من أنواع الشرط. ، أمّا قول المعربين ((حرف امتناع لامتناع)) فهو صحيحٌ كلُّ الصّحة إذ كان لا يقالُ إلا في الشرط الامتناعي)).^{٣٣}

والمفهوم من كلام ابن هشامٍ أنّه يرفضُ إطلاقَ التسميةِ على ((لو)) وهو محقٌّ في ذلك، وهو نفسه قد فرق بين استعمال ((لو)) في الدلالة على امتناعِ الجوابِ لامتناعِ الشرطِ، وبين غيره من استعمالات (لو).

هذا وقد فرّق بعض النحاة بين دخولها على مثبتٍ وبين دخولها على منفيٍّ من حيثُ المعنى فقد قال السيوطي وهو يتحدثُ عن معناها: ((وقيل حرف امتناع لامتناعٍ إن كان بعدها مثبتان وإلا بأن كان بعدها منفيان فوجودُ أي فحرف وجود لوجود فإن كان الأول منفيّاً والثاني مثبتاً فحرف وجود لامتناع أو عكسه فحرف امتناع لوجود)).^{٣٤} والسبب في ذلك -عند من ذهب إلى هذا الرأي- أن معنى (لو) نفي ما بعدها فإذا كان ما بعدها منفيّاً صار المعنى موجِباً لأنَّ نفي النفي إيجابٌ.

اختصاصها بالفعل:

بما أن (لو) من أدوات الشرط، وأدوات الشرط مختصةٌ بالدخول على الأفعال، فإنها كذلك مختصةٌ بالدُّخول على الأفعال ولا يليها إلا فعلٌ، فإذا جاء بعدها اسمٌ عومل معاملة الاسم الواقع بعد ((إن))، أي يكون معمولاً لفعلٍ محذوف، وقد أشار ابنُ هشامٍ إلى ذلك فقال: ((لو: خاصة بالفعل وقد يليها اسمٌ مرفوعٌ معمولٌ لمحذوفٍ يفسره ما بعده أو اسمٌ منصوبٌ كذلك أو خبرٌ لكان محذوفٍ، أو اسمٌ هو في الظاهر مبتدأ وما بعده خبر)).^{٣٥}

وقد ذكر ابنُ هشامٍ مثلاً لكلِّ حالةٍ من هذه الحالات فذكر مثلاً على الحالة الأولى قولهم: ((لو ذات سوارٍ لطمنتي))، وعلى الحالة الثانية: ((لو زيداً رأيتهُ لأكرمتهُ))،

وعلى الحالة الثالثة: ((التمس ولو خاتماً من حديد))^{٣٦}، وعلى الحالة الرابعة قول الشاعر:

لو بغير الماء حلقي شرقُ كنتُ كالغصانِ بالماءِ اعتصاراً^{٣٧}

ويمكن للاسم الذي يلي ((لو)) أن يكون ضمير رفع منفصلاً وذلك كقوله تعالى ﴿لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ﴾ *الإسراء: ١٠٠*، فذهب من صرح بجواز إضمار الفعل بعد ((لو)) إلى أنه فاعلٌ لفعل محذوفٍ يفسره الفعل (تملكون) الظاهر فقال أبو البقاء العكبري: ((في موضع رفعٍ لأنه فاعلٌ لفعلٍ محذوفٍ وليس بمبتدأ لأنَّ ((لو)) تقتضي الفعل كما تقتضيه ((إن)) الشرطيَّة والتقدير لو تملكون، فلمَّا حذف الفعل صار الضمير المتصل منفصلاً، (تملكون) الظاهرة: تفسير للمحذوف))^{٣٨}.

أي جملة (تملكون) المذكورة تفسيريةً فسرت (تملكون) المحذوفة، وكان السيوطي قد نقل وجه منع إضمار الفعل بعد ((لو)) على شريطة التفسير، ونقل أن هؤلاء خرجوا الآية على أن الأصل: لو كنتم تملكون فحذفت كان وانفصل الضمير^{٣٩}، ولعلَّ القول إنَّ هذا الاسم، ظاهراً كان أم ضميراً هو فاعلٌ لفعلٍ محذوفٍ هو الأصح والأبسط، ولا داعي لهذا التفريق بين الأداة ((إن)) وبين غيرها في هذا الأمر لأنَّ جمع باب الشرط كلُّه في حكم واحدٍ هو الأسلم من كثرة التشعب في الباب الواحد من النحو. دخول ((لو)) على ((أن)):

إنَّ من التراكيب التي وقف عندها النحاة دخول ((لو)) على ((أن)) ومعموليهما، وقد اختلفوا حول إعراب المصدر المؤوَّل على عدَّة أفعال نقلها لنا ابن هشام فقال: ((تقع ((أن)) بعدها كثيراً نحو ﴿لَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا﴾ *البقرة: ١٠٤*، ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ *الحجرات: ٥* وموضعها عند الجميع (رفع) فقال سيبويه: بالابتداء ولا تحتاج إلى

خبر لاشتغال صلتها على المسند والمسند إليه. . . وقيل على الابتداء والخبر محذوف. .
 . وذهب المبرّد والرّجاج والكوفيّون إلى أنّه على الفاعليّة والفعل مقدّر بعدها أي ولو
 ثبت أنّهم آمنوا، ورجح بأنّ فيه إبقاء لـ ((لو)) على الاختصاص بالفعل))^{٤١}.

ونفهم من قول ابن هشام ((ورجح)) أنّه يميل إلى هذا الرأي وهو الرأي الأسلم
 بين الآراء - من وجهة نظري - إذ إنّ فيه إبقاء لـ ((لو)) على اختصاصها بالدخول
 على الأفعال من جهة، وتخليصاً من إشكال تقدير الخبر من جهة ثانية.

هذه هي الحالات التي يمكن أن يأتي فعل الشّرط وفقها مع الأداة ((لو))
 وخلاصتها أنّه يمكن أن يكون فعلاً ماضياً وهو الأصل ويجوز أن يأتي مضارعاً،
 ويجوز أن يحذف مفسراً سواء كان فاعله ظاهراً أم مضمراً، ويجوز أن يحذف غير
 مفسّر، وذلك عندما يكون فاعله مصدرأ مؤولاً من ((أن)) وما بعدها، هذه أشهر
 الحالات التي يأتي وفقها ((الشّرط)) مع ((لو)) فماذا عن جواب ((لو)).
 جواب ((لو)):

يجوز في جواب ((لو)) أكثر من هيئة أجملها ابن هشام بقوله: ((جواب ((لو)) إما
 مضارعٌ منفيٌّ بـ ((لم)) نحو (لو لم يخف الله لم يعصه) أو ماضٍ مثبتٌ أو منفيٌّ بـ (ما)
 والغالبُ على المثبت دخول اللام عليه نحو ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ حُطَامًا﴾ * الواقعة: *
 ٦٧ * ومن تجرّده منها ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾ * الواقعة: * ٧٠ * والغالبُ على
 المنفيّ تجرّده منها نحو: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ * الأنعام: * ١١٢ * ومن اقترانه
 بها قوله^{٤١}:

وَلَوْ نُعْطَى الْخِيَارَ لَمَا افْتَرَقْنَا ولكن لا خيارَ مع اللَّيَالِي))^{٤٢}.
 وقد يقترن بـ (إذا) كما صرّح بذلك السيوطي فقال: ((وقد يقترن بإذاً كقولك
 (لو جئتني إذا أكرمتك))^{٤٣}.

هذه هي أشهر الحالات التي يجيء وفقها جواب ((لو))، وقد وردت حالات غيرها وصفت بالغرابة أو بالندور، ومن ذلك أن يقترن بـ((قد)) وقال عنه ابن هشام وهو غريب^{٤٤}، ويكون الجواب تعجباً مقروناً باللام وقد قال عنه السيوطي هو من النادر، ومن ذلك أيضاً أن يكون مصدرأبـ((رب)) وقد وصفه السيوطي أيضاً بالندور^{٤٥}.

ورود جواب ((لو)) جملة اسمية:

جَوَزَ بَعْضُ النُّحَاةِ مَجِيءَ جَوَابِ ((لَوْ)) جَمَلَةً اِسْمِيَّةً مَقْتَرَنَةً بِاللَّامِ مُسْتَدَلِّينَ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾ *البقرة: ١٠٣*، وهي عند الجمهور جوابٌ لقسمٍ مقدّرٍ تقديره والله لمثوبة وجواب ((لو)) محذوف تقديره لأثيوبوا^{٤٦}، وقيل قد يأتي جواب (لو) جملة اسمية مقترنة بالفاء وقد نقل ذلك ابن هشام^{٤٧} مستدلاً بقول الشاعر^{٤٨}:

قالت سلامة لم يكن لك عادة أن تترك الأعداء حتى تُعذراً
لو كان قتلٌ يا سلامٌ فراحةً لكن فررت مخافة أن أوسراً

والذي يظهر لي من الأبيات أن الجواب محذوف تقديره ((لما فررت)) أو ((لهان الأمر)) أو ما شابه ذلك والدليل على ذلك الاستدراك بـ((لكن)) لأن المعنى: ((لو كان قتلٌ فراحةً لما فررت ولكن فررت مخافة الأسر)).

حذف جوابها:

يكثر حذف جوابها ويحسن وقد استدلل النحاة على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ﴾ *الرعد: ٣١* أي لكان هذا القرآن وقال السيوطي عن مثل هذا الحذف: (الواقع للدليل)، قال وهو كثير في القرآن ثم ذكر هذه الآية ثم نقل عن أبي حيّان استحسانه لهذا الحذف في طول الكلام^{٤٩} فلا مانع في البيتين السابقين إذاً من عدّ الجواب محذوفاً للدليل ما بعد الاستدراك عليه.

حذف فعل الشرط بعد ((لو)):

يكثرُ حذفُ فعلِ الشرطِ بعد ((لو)) الزائدة للتعميم، ويكثر حذف (كان) في هذا الموضع كما سبقت الإشارة إلى ذلك مع الأداة (إن) ومن ذلك الحديث: ((التمس ولو خاتماً من حديد)) أي ولو كان الملتمس خاتماً من حديد فالتمسه. تعدُّ الأداة ((لو)) من الأدوات التي ورد استعمالها في وصية الإمام الكاظم عليه السلام. الأداة ((لو)) في الوصية:

- لو + فعل ماضٍ + فعل ماضٍ:

الأصل في استعمال ((لو)) أن تكون في الماضي فهي شرطية امتناعية لامتناع في الماضي غالباً، وقد وردت وفق هذا الشكل في وصية الكاظم عليه السلام، فقد جاء في الوصية فعل الشرط ماضياً ناقصاً (كان) في حين جاء الجواب ماضياً متصلاً بـ ((ما)) ((النافية، كقوله: ((لو كان في يدك جوزة وقال الناس لؤلؤة ما كان ينفعك وأنت تعلم أنها جوزة ولو كان في يدك لؤلؤة وقال الناس إنها جوزة ما ضرك))، فقد كان جواب الشرط في هذه الجملة فعلاً ماضياً متصلاً بـ ((ما)) النافية.

الخاتمة:

توقفت الدراسة عند أداتين من الأدوات النحوية المهمة في اللغة العربية وهما (لو) و(إن)، فعمدنا إلى شرحهما والتفصيل فيهما، وقد أثبتت الدراسة إمكانية تطبيق القضايا النحوية على الوصايا، وهذا أمر نجد فيه القليل من الإقبال عليه، فالتطبيق كان يُجرى على القرآن الكريم أو الحديث النبوي أو الخطب عند آل البيت عليهم السلام. أمّا التطبيق على الوصايا ولاسيما عند الأئمة عليهم السلام فلم يأخذ مكانه بين الدراسات اللغوية المعاصرة مع أنّ لغة الوصية هي اللغة الأقرب إلى لغة الناس، وهي اللغة الجديرة بالدراسة في مجالات الدرس اللغوي كافة، كما أنّ مثل هذه الدراسات يمكنها أن تنهض باللغة العربية المعاصرة، فمن خلال النتائج التي يتوصل إليها يمكن تحديد الأخطاء أو أهم الأخطاء التي يقع فيها العرب المعاصرون في نصوصهم، وبالجمع بين الدراسات النحوية والصرفية والدلالية يمكن لهيئات التمكين أو مجمع اللغة أن يستخلص أبرز الأخطاء والتنبيه عليها للوصول إلى لغة معاصرة خالية من الأخطاء.

هوامش البحث:

- (١) بحار الأنوار - محمد باقر المجلسي - ج ١، ص: ١٣٦
- (٢) الكتاب - سيبويه - تح - عبد السلام هارون - ج ٣ / ٦٣ .
- (٣) انظر الجملة الشرطية عند النحاة العرب - إبراهيم الشمسان / ٢٤٣ وما بعدها.
- (٤) المقتضب - المبرد - ج ٢ / ٤٩ .
- (٥) المرجع نفسه - ج ٢ / ٥٠ .
- (٦) علل النحو - ابن الوراق - ج ١ / ٤٣٩ .
- (٧) انظر نتائج الفكر في النحو - السهيلي / ١١٤ .
- (٨) انظر همع الهوامع - السيوطي - ج ٢ / ٥٥١ .
- (٩) الكتاب ج ٣ / ٦٠ . والبسر: التمر قبل أن يربط لغضاضته - لسان العرب - مادة بسر - ج ٤ / ٥٨ .
- (١٠) همع الهوامع ج ٢ / ١٧٩ - ١٨٠ .
- (١١) انظر المحيط - محمد الأنطاكي ج ٢ / ٥٥ .
- (١٢) مغني اللبيب - ابن هشام الأنصاري ج ١ / ٤٨ .
- (١٣) انظر المغني - ج ١ / ٤٨ .
- (١٤) همع الهوامع ج ٢ / ١٧٩ - ١٨٠ .
- (١٥) الجملة الشرطية في دواوين شعراء المعلقات السبع - رسالة دكتوراه - محمد ناشر علي المهذري / ١٣٨ والتبكيك التقرير والتويخ - لسان العرب - مادة (بكت) - ج ٢ / ١١ .
- (١٦) البيت لعدي بن زيد العبادي - الديوان / ١٥٦ .
- (١٧) البيت لهشام المري وهو من شواهد سيبويه - ج ٣ / ١١٤، والمبرد - ج ٢ / ٧٥، والإنصاف - ج ٢ / ٥٠٦ .
- (١٨) الإنصاف في مسائل الخلاف - أبو البركات الأنباري - ج ٢ / ٥٠٦ - ٥٠٧ .
- (١٩) النحو الوافي - عباس حسن - ج ٤ / ٤٢٥ .
- (٢٠) ينظر الجملة الشرطية في شعر ابن الدمينية - هند خير بك - مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات - سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية مجلد (٣٢) عدد (١) / ١٩٧ .
- (٢١) حروف المعاني والصفات - الزجاجي ج ١ / ٣ .
- (٢٢) الكتاب - سيبويه ج ٤ / ٢٢٤ .
- (٢٣) شرح الكافية - ابن مالك الجياني ج ٣ / ١٦٣٠ .
- (٢٤) المرجع السابق - ج ٣ / ١٦٣٠ .

- (٢٥) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك - ج ٤ / ٣٥.
- (٢٦) مغني اللبيب - ابن هشام ج ١ / ٢٧٤.
- (٢٧) انظر مغني اللبيب - ابن هشام ج ١ / ٢٧٢.
- (٢٨) البيتان في ديوان المجنون / ٣٩، وينسبان لأبي صخر الهذلي، وهما من شواهد المغني - ج ١ / ٢٧٨.
- (٢٩) انظر مغني اللبيب - ج ١ / ٢٧٨.
- (٣٠) انظر المرجع نفسه - ج ١ / ٢٨١.
- (٣١) انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك - ج ٤ / ٣٥ أو اوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك - ابن هشام الأنصاري ج ٣ / ٢٠٢ - ٢٠٣، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب - خالد الأزهرى / ١٢٨ - ١٢٩.
- (٣٢) انظر المفصل في صفة الإعراب - الزمخشري ج ٣ / ٤٣٩، ومنازل الحروف - الرماني / ٦٠.
- (٣٣) المحيط - محمد الأنطاكي - ج ٢ / ٥٩ - ٦٠.
- (٣٤) المرجع نفسه - ج ٢ / ٦١.
- (٣٥) همع الهوامع - السيوطي - ج ٢ / ٥٦٨.
- (٣٦) مغني اللبيب - ابن هشام الأنصاري - ج ١ / ٢٨٤. وانظر همع الهوامع - السيوطي ج ٢ / ٥٧٢.
- (٣٧) هو للشاعر عدي بن زيد العبادي يخاطب النعمان بن المنذر - وهما في الديوان / ٩٣، والبيت من شواهد سيبويه - ج ٣ / ١٢١، وإسفار الفصح - ج ١ / ٣٥١، وشرح الكافية الشافية - ج ٣ / ١٦٢٨، والجنى الداني - ج ١ / ٢٨٠، وتوضيح المقاصد - ج ٣ / ٣٠١، وخزانة الأدب - البغدادي ج ٨ / ٥١٣.
- (٣٨) إملاء ما من به الرحمن - أبو البقاء العكبري / ٣٤٦.
- (٣٩) انظر همع الهوامع - السيوطي ج ٢ / ٥٧٢.
- (٤٠) مغني اللبيب - ابن هشام الأنصاري ج ١ / ٢٨٥.
- (٤١) البيت بلا نسبة في الإنصاف - ج ١ / ١٦٣، وشرح التصريح - ج ٢ / ٤٢٤، ومغني اللبيب - ج ١ / ٢٨٧، وهمع الهوامع - ج ٢ / ٥٧٢ - وخزانة الأدب - البغدادي ج ١ / ٨٣.
- (٤٢) مغني اللبيب - ابن هشام الأنصاري - ج ١ / ٢٨٧، وانظر همع الهوامع للسيوطي - ج ١ / ٥٧٢.
- (٤٣) همع الهوامع - ج ٢ / ٥٣.
- (٤٤) انظر المغني - ابن هشام - ج ١ / ٢٨٧.

- (٤٥) انظر همع الهوامع- السيوطي -ج٣/٥٧٣ .
(٤٦) انظر مغني اللبيب- ابن هشام -ج١/٢٨٧، وهمع الهوامع- للسيوطي ج٢/٥٧٣ .
(٤٧) انظر مغني اللبيب- ابن هشام ج١/٢٨٧ .
(٤٨) الأبيات للشاعر عامر بن الطفيل، وهما من شواهد المغني -ج١/٢٨٧ وهمع الهوامع-ج٢/٥٧٣ .
(٤٩) انظر همع الهوامع- للسيوطي -ج٢/٥٧٣

قائمة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.
- * الأنباري، أبو البركات. ٢٠٠٢ م. الإنصاف في مسائل الخلاف. لبنان: المكتبة العصرية ط ١.
- * الأنصاري، ابن هشام. ١٩٨٦ م. وضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ومعه كتاب هداية السالك محي الدين عبد الحميد. بيروت: دار إحياء التراث العربي ط ٨.
- * الزجاجي. ١٩٧٣ م. الإيضاح في علل النحو. بيروت: دار النفائس ط ٢.
- * المجلسي، محمد باقر. ١٩٨٣ م. بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار. بيروت: دار إحياء التراث العربي. ط ٣.
- * المهذري، محمد ناشر علي. ٢٠٠٦ م. الجملة الشرطية في دواوين شعراء المعلقات السبع. جامعة النيلين.
- * البغدادي، عبد القادر. ١٩٧٤ م. خزنة الأدب ولب لسان العرب: تح عبد السلام هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي ط ٤.
- * الجياني، ابن مالك. د. ت. شرح الكافية الشافية: تح عبد المنعم الهريدي. جامعة أم القرى: مركز البحث العلمي. ط ١.
- * سيويه. ١٩٨٨ م. تح عبد السلام هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي. ط ٣.
- * الأنطاكي، محمد. د. ت. المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها. بيروت: دار الشرق العربي ط ٣.
- * الأنصاري، ابن هشام. د. ت. مغني اللبيب عن كتب الأعراب: تح محي الدين عبد الحميد. مصر: دار الطلائع.
- * المبرد، أبو العباس. د. ت. المقتضب: تح عبد الخالق عزيمة. بيروت عالم الكتب.
- * السهيلي. ١٩٩٢ م. نتائج الفكر في النحو. بيروت: دار الكتب العلمية ط ١.
- * السيوطي، جلال الدين. د. ت. همع الهوامع شرح جمع الجوامع: تح عبد الحميد هنداوي. المكتبة التوقيفية.